العراق – الطوارئ الكبرى

24 أيار (مايو) 2022

نظرة على الموقف

2.5 مليون
فرد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية
الأمم المتحدة – آذار (مارس) 2022

961,000
فرد في أمسّ الحاجة إلى المساعدات
الأمم المتحدة – آذار (مارس) 2022

1.2 مليون
فرد مُهجَّر داخليًّا
المنظمة الدولية للهجرة (IOM) – آذار (مارس) 2022

180,375
فردًا مُهجَّرًا داخليًّا في المخيمات
مجموعة العمل المعنية بشؤون تنسيق المخيمات وإدارتها (CCCM) – نيسان (أبريل) 2022

258,965
لاجئًا سوريًا في العراق
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) – نيسان (أبريل) 2022

- ما يقرب من 2.5 مليون فرد في مختلف أنحاء العراق يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في عام 2022، وفق ما أورده "التقرير الموجز بشأن الاحتياجات الإنسانية في العراق" (HNO).
- استفحال انعدام الأمن في منطقة سنجار، في نينوى، يدفع بنحو 1,700 عائلة إلى النزوح في شهر أيار (مايو).
- تفاقم انعدام الأمن في العراق جراء غزو حكومة الاتحاد الروسي لأوكرانيا وما تبعه من الآثار التي لحقت بأسواق العالم، وفق ما أورده برنامج الأغذية العالمي (WFP).
- قدم برنامج الأغذية العالمي؛ وهو أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المساعدات النقدية والغذائية إلى أكثر من 710,000 فرد في شهر آذار (مارس).

إجمالي تمويل الجهود الإنسانية المُقدَّم من الحكومة الأمريكية لأعمال الإغاثة في العراق للعام المالي 2022		
	مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [1]	34,046,729 دولارًا
	مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية [2]	23,500,000 دولار
للاطلاع على بيان وافٍ للتمويل المُقدَّم من الشركاء، يُرجى مراجعة البيان المُفصَّل في صفحة (6)	**الإجمالي**	**57,546,729 دولارًا**

[1] مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/BHA)
[2] مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM)

أبرز التطورات

تهدف خطة الإغاثة الإنسانية في العراق (HRP) لعام 2022 إلى توصيل المساعدات إلى نحو مليون فرد من المُهجَّرين داخليًا والعائدين ما يقرب من 2.5 مليون فرد في مختلف أنحاء العراق يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في عام 2022، وفق ما أورده "التقرير الموجز بشأن الاحتياجات الإنسانية في العراق" (HNO) الذي أصدرته الأمم المتحدة في شهر آذار (مارس). وفي هذه الإحصائيات انخفاض بنسبة قدرها 39% عما كان عليه عدد هؤلاء في التقرير المماثل الصادر في العام الماضي؛ وكان عددهم آنذاك 4.1 ملايين فرد. ويشمل عدد هؤلاء الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في العام الجاري نحو 1.7 مليون فرد من العائدين إلى مواطنهم، و180,000 مُهجَّر داخليًا مِمَّن يقيمون في المخيمات، فضلاً عن 550,000 مُهجَّر داخليًا آخرين يعيشون خارج تلك المخيمات.

وللإغاثة من تلك الحاجات التي ما زالت مستمرة، طُلِب في "خطة الإغاثة الإنسانية في العراق" (HRP)، التي أصدرتها الأمم المتحدة عن العام 2022، تمويل يبلغ مقداره نحو 400 مليون دولار لتوصيل المساعدات المتعددة المجالات في العام الجاري إلى نحو مليون فرد، ومنهم 180,000 مُهجَّر داخليًا في المخيمات، و234,000 مُهجَّر داخليًا آخرين من المقيمين خارج المخيمات، فضلاً عن 577,000 فرد من العائدين. والأولوية في خطة الإغاثة الإنسانية هذه مساعدة المُهجَّرين داخليًا والعائدين الذين ترى الخطة أنهم يعانون من المستويين الشديد والكارثي من مستويات الحاجات الإنسانية الماسَّة؛ وهما أشد مستويات الحاجات الإنسانية قاطبةً، وفق مقياس إطار التحليل المُوحَّد والمشترك المتعدد المجالات ذي المستويات الخمسة (standardized five-level Joint Intersectoral Analysis Framework scale)؛ ويُقصَد بهم أولئك الذين يعيشون في أوضاع يُرثى لها في مأواهم، وليست لديهم وثائق مدنية، وتحيق بهم الأخطار البالغة التي تنال من حمايتهم، ولا سبيل لهم إلى تلبية حاجاتهم الأساسية أو تحصيل الخدمات الأساسية العاجلة. وتذهب خطة الإغاثة الإنسانية هذه، كذلك، إلى ضرورة نقل مسألة تقديم الخدمات في المخيمات من جهات الإغاثة إلى السلطات المعنية بشؤون التنمية والسلطات التابعة للحكومة العراقية في عام 2022 بقصد تيسير التحول إلى تقديم وسائل التدخل المستديمة والبعيدة الأمد، مع ضمان استمرار إتاحة خدمات الإغاثة الإنسانية اللازمة لتلبية الحاجات العاجلة.

الاشتباكات في سنجار تدفع بنحو 1,700 عائلة إلى النزوح في شهر أيار (مايو)

دفعت الاشتباكات، التي وقعت في مطلع شهر أيار (مايو) بين قوات الأمن التابعة للحكومة العراقية ووحدات مقاومة سنجار التابعة لحزب العمال الكردستاني في منطقة سنجار، في محافظة نينوى، بأكثر من 1,700 عائلة – أو نحو 10,200 فرد – إلى النزوح، فارين في المقام الأول إلى محافظة دهوك المجاورة، وفق ما أفادت به وسائل إعلام محلية. والتجأ هؤلاء النازحون إلى دهوك مؤخرًا إلى المخيمات الرسمية فضلاً عن مواقع أخرى خارج تلك المخيمات. وتقود الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان المساعي المبذولة في سبيل تقديم المساعدات الإنسانية إلى تلك العوائل النازحة من سنجار، بالتنسيق مع جهات الإغاثة، ومنها المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وهم من شركاء الحكومة الأمريكية. ويتولى شركاء الحكومة الأمريكية هؤلاء توزيع الحصص الغذائية وغيرها من مواد الإغاثة العاجلة بقصد تلبية الحاجات العاجلة والقصيرة الأمد لدى هؤلاء المُهجَّرين داخليًا. وقد عادت من تلك العوائل من المُهجَّرين داخليًا، حتى يوم 10 أيار (مايو)، نحو 300 عائلة إلى سنجار، بعد بدء تنفيذ وقف إطلاق النار المؤقت في مطلع الشهر المذكور نفسه وما تبعه من استتباب الأوضاع الأمنية هنالك، وفق ما أفادت به جهات الإغاثة. وما زالت المنظمة الدولية للهجرة تُجري أعمال التقييم بشأن عودة المُهجَّرين داخليًا إلى سنجار؛ وذلك بقصد الاسترشاد بنتائجها في المساعي المبذولة للإغاثة الإنسانية؛ وإن كان ثمة دلائل على استمرار عودة هؤلاء المُهجَّرين في ظل استقرار الأوضاع الأمنية هنالك.

استفحال انعدام الأمن الغذائي في العراق بسبب الحرب في أوكرانيا

تشتد حدة انعدام الأمن الغذائي في العراق جراء الاضطراب الحاصل في سلاسل التوريد نتيجة غزو حكومة الاتحاد الروسي لأوكرانيا؛ إذ يحتاج نحو 730,000 فرد من المُهجَّرين داخليًا والعائدين إلى المساعدات الإنسانية الغذائية، وفق ما يُفيد به برنامج الأغذية العالمي. ذلك أن الاتحاد الروسي وأوكرانيا هما المُورّدان الرئيسان للمنتجات الزراعية وموارد الطاقة والسلع الغذائية. وقد بلغ إجمالي صادراتهما من القمح، قبل وقوع ذلك الغزو يوم 24 شباط (فبراير)، نحو ثلث إمدادات القمح في العالم بأسره، وفق ما أفاد به البرنامج التابع للأمم المتحدة.

وقد أدى هذا الاضطراب الحاصل نتيجة ذلك الصراع إلى حدوث زيادات حادة في الأسعار في العراق؛ وهو بلد يعتمد على الواردات. وكانت نتيجة ذلك أن ضعفت القدرة الشرائية لدى العوائل العراقية واستفحل انعدام الأمن الغذائي في البلاد. فقد زاد، في الأسبوعين الأولين من شهر آذار (مارس)، متوسط أسعار الزيوت النباتية بنسبة قدرها 16%، في حين ارتفع متوسط أسعار القمح بنسبة 9%. فقد زادت، في شهر آذار (مارس) من العام الجاري، بوجه عام، أسعار الزيوت النباتية بنسبة قدرها 114% وزادت أسعار دقيق القمح بنسبة قدرها 47%؛ وذلك مقارنةً بما كانت عليه أسعارهما في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2020. وكانت نتيجة زيادة الأسعار، على هذا النحو، أن ضعفت القدرة الشرائية في العراق. فلم يكن بمستطاع أحد من العمال من غير ذوي الحِرَف أن يشتري بأجره اليومي، في آذار (مارس) من العام الجاري، سوى نحو 40 رطلاً من دقيق القمح، في حين كان بالمقدور شراء 68 رطلاً بهذا الأجر اليومي نفسه في عام 2020، وفق ما أورده برنامج الأغذية العالمي.

وللإغاثة من اشتداد انعدام الأمن الغذائي في العراق، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدات النقدية والغذائية إلى أكثر من 710,000 فرد في شهر آذار (مارس)، ومنهم أكثر من 182,000 مُهجَّر داخليًا، ونحو 68,400 لاجئ، وأكثر من 8,100 فرد من المستضعفين، فضلاً عمَّا يقرب من 452,000 طفل قدم البرنامج إليهم المساعدات عن طريق برنامج التغذية المدرسية لديه؛ وذلك كله بدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيره من الجهات المانحة. كذلك، أضاف برنامج الأغذية العالمي زيادة مؤقتة على قيمة التحويلات النقدية المقدمة إلى المُهجَّرين داخليًا مِمَّن يلتجئون بمخيم الجدعة (5) في محافظة نينوى؛ وذلك بقصد التخفيف من وطأة التضخم عليهم.

انخفاض أعداد العائدين الفصلية في عام 2022، مع اعتزام غالبية المهجرين داخليًا البقاء في التجمعات السكنية العشوائية التي يقيمون فيها

عاد نحو 5 ملايين عراقي، من أصل 6.1 ملايين فرد مُهجَّرين منذ عام 2014، إلى مواطنهم في ثماني محافظات في مختلف أنحاء البلاد منذ عام 2015، ومنهم نحو 7,400 فرد عادوا مؤخرًا في المدة ما بين الأول من كانون الثاني (يناير) و31 آذار (مارس) من العام الجاري، وفق ما أوردته أعمال التقييم التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة ضمن الجهود التي تبذلها منظومة رصد حركة النزوح (DTM)، بدعم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. وفي هذا العدد، البالغ قدره 7,400 فرد مِمَّن عادوا في تلك المدة المحددة، انخفاض بالغ عمَّا كان عليهم عدد العائدين في المدة من تشرين الأول (أكتوبر) حتى كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي؛ إذ كان عددهم آنذاك 13,200 فرد. وهذا العدد البالغ قدره 7,400 فرد، كذلك، أدنى عدد سجلته المنظمة الدولية للهجرة منذ أن بدأت رصد حركة السكان في العراق في شهر نيسان (أبريل) عام 2015.

وقد ورد في تقارير منظومة رصد حركة النزوح أن ما يقرب من 1.2 مليون مُهجَّر داخليًا كانوا، حتى يوم 31 آذار (مارس) من العام الجاري، مقيمين في 18 محافظة، ومنهم نحو 103,000 فرد مقيمين في تجمعات سكنية عشوائية. وجدير بالذكر أن نسبة قدرها 75% من هؤلاء المُهجَّرين داخليًا، مِمَّن يقيمون في تلك التجمعات السكنية العشوائية، يعتزمون البقاء في تلك التجمعات حتى أواخر العام الجاري ومطلع العام المقبل، بينما لا تجاوز نسبة هؤلاء الذين يعتزمون العودة إلى مواطنهم الأصلية منهم سوى 14%، وفق ما خلص إليه التقييم الذي أجرته منظمة ريتش (REACH)، وهي منظمة دولية غير حكومية، ومجموعة العمل المعنية بشؤون تنسيق المخيمات وإدارتها، في المدة ما بين شهري كانون الأول (ديسمبر) عام 2021 وشباط (فبراير) من العام الجاري.[2] وقد أفاد أولئك الذين يعتزمون العودة إلى مواطنهم الأصلية أن من بين الحاجات ذات الأولوية لديهم إعادة إنشاء البيوت وإصلاحها. فقد أفاد نحو 77% من أولئك المقيمين في تجمعات سكنية عشوائية أن مساكنهم في مواطنهم قد دُمِّرت تمامًا أو لحقت بها أضرار بالغة. أما أولئك الذين أعربوا عن اعتزامهم البقاء في تلك التجمعات السكنية العشوائية فقد أفادوا بأن الحاجات الأساسية التي تلزمهم للبقاء فيها تتمثل في إتاحة الخدمات الأساسية وسبل كسب العيش أو سبل تحصيل الدخل. وإجمالاً للقول فإن نسبة قدرها 90% من المُهجَّرين داخليًا من المشمولين في التقييم قد رأوا أنهم يتمتعون بحرية التنقل، في حين ذكرت نسبة قدرها 7% منهم بأنه يتعذر عليهم التنقل بحرية بسبب نقص مواردهم المالية وخوفهم على أمنهم وسلامتهم.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تقدم الدعم في سبيل استخراج الوثائق المدنية المهمة

تحول العقبات البيروقراطية والإدارية، فضلاً عن العراقيل القانونية والاقتصادية وقلة الوعي المجتمعي، بين كثير من الفئات المستضعفة في العراق وتحصيل وثائق إثبات الهوية المدنية، وفق ما تُورده المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة ريتش. ذلك أن غياب وثائق إثبات الهوية الرسمية هذه تحول بين المُهجَّرين داخليًا والعائدين وغيرهم من ذوي الحاجة وتحصيل الخدمات العامة، ومنها التعليم والرعاية الصحية، وتعيق حرية تنقلهم؛ وهو ما يُشكِّل عقبة كؤودًا تعترض سبل عودتهم سالمين إلى مواطنهم. وكانت نتيجة ذلك أن ما يُقدَّر بنحو مليون فرد من المُهجَّرين داخليًا والعائدين في العراق كانت تنقصهم، في شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام 2021، وثيقة واحدة أو أكثر من وثائق إثبات الهوية أو غيرها من الوثائق المدنية.

وللإغاثة من هذه الأوضاع، تتعاون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، مع أولئك المُهجَّرين داخليًا والعائدين بقصد تيسير سبل استصدار تلك الوثائق المهمة. وتتولى المفوضية، بالتنسيق مع الحكومة العراقية وشركائها من منظمات المجتمع المدني، إدارة فرق العمل المتنقلة لمساعدة هؤلاء الناس على استصدار تلك الوثائق في مختلف المواقع المعنية في جميع أنحاء العراق. وتنشر المفوضية التابعة للأمم المتحدة، كذلك، المعلومات بشأن سبل تحصيل الوثائق المدنية وإمداد المُهجَّرين داخليًا والعائدين بوسائل المساعدات القانونية، فضلاً عن غير ذلك من المساعي التي تبذلها المفوضية. وقد استطاعت المفوضية، في عام 2021، أن تقدم المساعدات القانونية إلى أكثر من 50,600 عراقي، وساعدت على استصدار نحو 46,500 وثيقة من الوثائق المدنية ومستندات إثبات الهوية البالغة الأهمية.

[2] وهي الهيئة التنسيقية لأعمال الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بها مجموعة العمل المعنية بشؤون تنسيق المخيمات وإدارتها (CCCM)، والتي تضم الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية.

أرقام أساسية

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

6

شركاء منفذون للحكومة الأمريكية يقدمون المساعدات ذات الصلة بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

يقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية الدعم إلى المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية (WHO) التابعة للأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية بقصد تمكينهم من إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة الأساسية للمستضعفين من السكان في المناطق المتضررة من الصراع في العراق. ومن ذلك أن شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يُقدِّمون خدمات إتاحة المياه الصالحة للشرب هنالك، ومنها نقل المياه بالشاحنات، إذا اقتضت الحاجة ذلك، ودعم تشغيل البنية التحتية لخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة في مخيمات المُهجَّرين داخليًّا وصيانتها، وإصلاح البنية التحتية لخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة في المناطق الواقعة خارج تلك المخيمات، وتعزيز ظروف المعيشة الصحية بقصد حماية التجمعات السكنية، وتعزيز الممارسات الصحية، والحد من تفشي الأمراض المُعدِية. ويعمل شركاء الحكومة الأمريكية، كذلك، على الإغاثة من تفشي وباء فيروس كورونا المستجد بإجراء حملات التوعية بالنظافة الشخصية وتوزيع أدواتها على المستضعفين من سكان البلاد. وقد تولى شركاء الحكومة الأمريكية، كذلك، تركيب محطات غسل اليدين في التجمعات السكنية العشوائية والمخيمات والأماكن العامة، وفي المواقع الموجودة خارج المخيمات، فضلاً عن إصلاح مرافق المياه والصرف الصحي والصحة العامة في مراكز الرعاية الصحية الأولية في ثماني محافظات عراقية.

الصحة

132,500

عدد الاستشارات الصحية التي قُدِّمت في المنشآت التي تدعمها المنظمة الدولية للهجرة في المدة من تشرين الأول (أكتوبر) عام 2021 حتى آذار (مارس) من العام الجاري

بدعم من الحكومة الأمريكية، ما زال الشركاء من المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ومنها المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، يقدمون خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى المُهجَّرين داخليًّا في مختلف أنحاء المناطق المتضررة من الصراع في العراق. ويعمل شركاء الحكومة الأمريكية المنفذون على تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الأولية وتمكين الناس من الحصول عليها، ومن ذلك تقديم خدمات الرعاية الصحية الذهنية، وذلك عن طريق إجراء التدريبات لبناء قدرات الموظفين، وسداد رواتبهم، وإتاحة الإمدادات والمعدات الطبية. ويقوم شركاء الحكومة الأمريكية، كذلك، على الإغاثة من تفشي وباء فيروس كورونا المستجد؛ وذلك بتدريب المهنيين الطبيين على فحص الحالات المشتبه في إصابتها بالفيروس وتحديدها وفرزها وعلاجها، وتعزيز أنظمة رصد تفشي المرض، وتنفيذ أعمال التوعية بشأن الأخطار والمشاركة المجتمعية، وإتاحة الأدوية المُهمَّة، والمعدات الطبية وغيرها من الإمدادات. وقد قدم شركاء مكتب السكان واللاجئين التابع لوزارة الخارجية الأمريكية من المنظمات غير الحكومية خدمات الدعم الصحي الرفيعة المستوى، وخدمات الصحة الذهنية والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الوقاية من العنف المُوجَّه حسب النوع الاجتماعي، إلى اللاجئين السوريين المحرومين والمُهجَّرين داخليًّا من العراقيين والمستضعفين من أبناء التجمعات السكنية التي تؤويهم في محافظتي دهوك وأربيل.

الحماية

46,500

وثيقة من الوثائق المدنية البالغة الأهمية استُصدِرت بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، في عام 2021

يظل التصدي للشواغل ذات الصلة بالحماية أولوية قصوى لدى جهات الإغاثة الإنسانية في العراق؛ إذ يُقدِّم شركاء الحكومة الأمريكية الدعم إلى عدد من مبادرات الحماية العاجلة للمُهجَّرين داخليًّا والعائدين واللاجئين السوريين والتجمعات السكنية التي تؤويهم. ويقوم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، بتمويله المقدم إلى المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرهما من الشركاء من المنظمات غير الحكومية، على تعزيز إنفاذ الحلول الدائمة بما يخدم المُهجَّرين في العراق؛ وذلك عن طريق تيسير اندماجهم في مجتمعاتهم على نحو مستديم، والمساعدة على إتاحة المعلومات الدقيقة بشأن الأحوال الأمنية وفرص كسب العيش في التجمعات السكنية التي تؤويهم وكذلك في مواطنهم الأصلية، وتقديم المساعدات القانونية واستصدار الوثائق المدنية وتعزيز التوعية لإزالة العقبات القانونية التي تحول دون إتاحة الحلول الدائمة بما يخدم المُهجَّرين داخليًّا.

كذلك، يقدم شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية من المنظمات غير الحكومية الدعم لبرامج الوقاية من العنف المُوجَّه حسب النوع الاجتماعي والإغاثة منه؛ وذلك بعقد الجلسات الجماعية للدعم النفسي والاجتماعي ودعم تخصيص المساحات الآمنة للسيدات والفتيات. وإلى جانب ذلك، يُقدِّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) ومنظمة الصحة العالمية، وخمسة من شركائه الآخرين من المنظمات غير الحكومية، بقصد إتاحة خدمات الحماية، ومنها دعم إدارة الحالات، وخدمات الوقاية من العنف المُوجَّه حسب النوع الاجتماعي والإغاثة منه، وزيادة التمكين من تحصيل خدمات الصحة الذهنية والدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدات القانونية بشأن الوثائق المدنية، والتوعية بأخطار الألغام.

الإيواء والتوطين

3

شركاء منفذون لدى الحكومة الأمريكية يقدمون خدمات الإيواء والتوطين

يأتي التمويل المُقدَّم من الحكومة الأمريكية دعمًا للمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأحد الشركاء من المنظمات غير الحكومية، لإتاحة خدمات الإيواء العاجلة للمُهجَّرين من العراقيين في المناطق المتضررة من الصراع في المقام الأول. ويتولى شركاء الحكومة الأمريكية توزيع مجموعات مستلزمات المأوى وغيرها من مواد الإغاثة، فضلاً عن إتاحة خدمات التنسيق والإدارة في المخيمات والتجمعات السكنية العشوائية. ويتولى شركاء الحكومة الأمريكية تقديم الدعم لإصلاح المنازل المتضررة من النزاع، وتحديث البنايات المهجورة أو غير المكتملة، وإجراء التحسينات على البنية التحتية للمخيمات والتجمعات السكنية العشوائية، بقصد إتاحة الأحوال المعيشية الآمنة الكريمة بما يتوافق والمعايير الإنسانية. كذلك، يتولى شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية إجراء مشروعات تحديث دور الإيواء وتحسينها للمساعدة على زيادة تمكين المُهجَّرين في المخيمات الواقعة شمالي العراق.

الأمن الغذائي

710,500

فرد تلقوا المساعدات الغذائية من برنامج الأغذية العالمي بفضل التمويل المُقدَّم إليه من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيره من الجهات المانحة في شهر آذار (مارس)

يواصل مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عن طريق برنامج الأغذية العالمي، تقديم المساعدات الغذائية العاجلة على هيئة التحويلات النقدية التي تُقدَّم إلى المحتاجين من الناس في العراق، وتقديم المساعدات العاجلة للمستضعفين للغاية من المُهجَّرين داخليًّا واللاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيمات، إلى جانب دعم الأسواق المحلية في الوقت نفسه. وما زال برنامج الأغذية العالمي، كذلك، وبتمويل من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتحديث برامج شبكات الأمان الاجتماعي لديها وبناء القدرات بقصد تحسين طرق التخطيط لتوزيع لمساعدات الغذائية للمُهجَّرين داخليًّا، وتوصيلها إليهم، وتيسير نقل برامج المساعدات الغذائية والدولية العاجلة إلى أعمال شبكات الأمان التي تديرها الحكومة العراقية.

موجز السياق

- ما زالت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، منذ كانون الثاني (يناير) عام 2014، تتولى جهود الإغاثة من الأزمة الإنسانية المستمرة في العراق، منذ أن أدى ظهور تنظيم داعش إلى موجات النزوح الجماعي حين فر المدنيون من الصراع، ملتمسين السلامة في بعض المناطق التي سادها الأمان بقدر ما هنالك، ومنها إقليم كردستان العراق. وقد عاد معظم أولئك الذين هُجِّروا داخليًا منذ عام 2014، وعددهم نحو 5 ملايين فرد؛ إلى مواطنهم أو استقروا في أماكن أخرى غيرها؛ وذلك حتى شهر آذار (مارس) من العام الجاري.
- وثمة ما يقرب من 2.5 ملايين فرد بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في العراق في عام 2022، وفق ما تُفِيد به الأمم المتحدة. وما زالت الأزمات المناخية وتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد والتحديات الاقتصادية واستمرار انعدام الأمن وطول أمد النزوح تُلقِي بظلالها على المُهجَّرين داخليًا من العراقيين والتجمعات السكنية التي تؤويهم وكذلك العائدين منهم إلى ديارهم، في الوقت الذي ما زال ضيق الموازنات المالية يحد من قدرة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على تلبية الحاجات الإنسانية هنالك.
- وفي 6 كانون الأول (ديسمبر) عام 2021، عاود السفير الأمريكي في العراق "ماثيو هـ. تولر" (Matthew H. Tueller) إعلان حالة الكوارث في العراق للعام المالي 2022 بسبب استمرار حالة الطوارئ الكبرى والأزمة الإنسانية هناك.

التمويل الإنساني المُقدَّم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية استجابةً للوضع في العراق للعام المالي 2022 [1]

الشريك المنفذ	العمل	المكان	المبلغ
مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			
شركاء منفذون	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم (HCIMA)، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	الأنبار وبابل وبغداد والبصرة وذي قار وديالى ودهوك وأربيل وكربلاء وكركوك وميسان والمثنى والنجف ونينوى والقادسية وصلاح الدين والسليمانية وواسط	15,475,000 دولار
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الحماية	الأنبار ودهوك وأربيل وكركوك ونينوى وصلاح الدين	3,400,000 دولار
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم	في جميع أنحاء البلاد	1,000,000 دولار
برنامج الأغذية العالمي	المساعدات الغذائية	في جميع أنحاء البلاد	14,000,000 دولار
	دعم البرامج	في جميع أنحاء البلاد	171,729 دولارًا
إجمالي التمويل المُقدَّم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			**34,046,729 دولارًا**
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
شركاء منفذون	الحلول المستديمة، ونُظُم السوق والتعافي الاقتصادي، والتعليم، والصحة، والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	في جميع أنحاء البلاد	6,600,000 دولار
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تنسيق شؤون المخيمات وإدارتها، والحماية، والإيواء والتوطين	في جميع أنحاء البلاد	12,400,000 دولار
	تنسيق شؤون المخيمات وإدارتها، والحماية، والإيواء والتوطين	الأردن ولبنان وسوريا	3,500,000 دولار
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	التعليم	في جميع أنحاء البلاد	1,000,000 دولار
إجمالي التمويل المُقدَّم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			**23,500,000 دولار**
إجمالي التمويل الإنساني المُقدَّم من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في العراق للعام المالي 2021			**57,546,729 دولارًا**

[1] يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضخها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وتعكس هذه المبالغ، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءًا من 24 آذار (مارس) عام 2022.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للإغاثة من الكوارث في جميع أنحاء العالم على هذا الموقع الإلكتروني: interaction.org.
- تحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومنها طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان تقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
  - مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: cidi.org
  - ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على هذا الرابط: reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يضطلع بها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: **usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work**